رسالة علمية

١٥٩

آراء محمد رشيد رضا
في قضايا السنة النبوية
من خلال مجلة المنار

دراسة تحليلية نقدية

محمد بن رمضان رمضاني

آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار

دراسة تحليلية نقدية

تأليف

محمد بن رمضان رمضاني

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

ح مجلة البيان، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

رمضاني، محمد رمضان

آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار: دراسة تحليلية نقدية./ محمد رمضان رمضاني - الرياض، ١٤٣٤هـ

ص ٤٦١؛ ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٣ - ١٩ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - السنة النبوية ٢ - رضا، محمد رشيد، ت ١٣٥٤هـ

أ. العنوان

ديوي ٢٣٠ ١٤٣٤/٤٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٤٢٧

ردمك: ٣ - ١٩ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

المبحث الثالث
موقفه من أبي هريرة - رضي الله عنه -

ويتضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: شبهات مثارة حول أبي هريرة رضي الله عنه وجوابه عنها.

المطلب الثاني: رأيه في أسباب كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المطلب الثالث: التحقيق في موقف أبي حنيفة من فقه أبي هريرة رضي الله عنه.

تمهيد

كتب محمد رشيد في السنة التاسعة عشرة من "المنار" مقالاً في جزئين[1] في الرد على شبهات بعض المجلات النصرانية[2] في مصر حول السنة النبوية وصحتها، وجاء أغلب مادة المناقشة في الدفاع عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن أغلب الشبهات التي أثارتها تلك المجلة النصرانية كانت حول هذا الصحابي المكثر من الرواية عن النبي ﷺ، وكان مرام تلك المجلة ومحرِّريها وراء التشكيك في حفظ أبي هريرة وعدالته؛ هو زرع الشك في مئات الأحاديث التي رواها عن الرسول ﷺ، ومن ثم إبطال كثير من الأحكام الشرعية التي دلَّت عليها تلك الأحاديث.

وقد أخذ السيد رشيد رضا على عاتقه مسؤولية الرد على تلك الشبهات إذ «الواجب على صاحب المنار القائم بفريضة الدفاع عن الإسلام أن يبين للناس ما يدفع

---

(١) جاء المقال في جزأين وعنوانه: السنة وصحتها والشريعة ومكانتها، ينظر: المنار، ١٩/ ٢٥، و١٩/ ٩٧.

(٢) وهي مجلة المبشرين العرب (الشرق والغرب). ينظر المنار، ١٩/ ٢٥.

الشبهات عنه»[1]. فقام بتفنيد تلك الشُّبَهِ المثارة حول راوية الإسلام الأول، مبيناً تهافتها وضعفها، أمام الحجج العلمية والأدلة العقلية والنظرية، والبراهين التاريخية.

وستكون أغلب مادة هذا المبحث مستخرجةً من أجزاء المقال الذي ردَّ به السيد رشيد على تلك الشبهات التي أثارها القسيس في مقاله المذكور؛ وذلك لأن الشيخ تناول فيه كثيراً من المسائل المتعلقة بهذا الصحابي الجليل، دون أن أُغْفِلَ ما كَتَبَهُ رشيد رضا في مواضع أخرى من مجلته، حيث كانت له كلمة في الدفاع عنه ضد ما أثاره حوله الدكتور محمد توفيق صدقي في إحدى مقالاته المنشورة في "المنار"[2].

كما كانت له بعض الكلمات المتعلقة بهذا الشأن في إجاباته عن بعض الأسئلة والاستفسارات التي كانت تَـرِدُهُ حول الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه، والإشكالات التي كانت مطروحة حول مروياته في تلك الفترة.

---

(١) المنار، ٢٨/ ٤٧٥.

(٢) ينظر: دروس سنن الكائنات (الجزء الرابع)، محمد توفيق صدقي، منشور بالمنار، ١٨/ ٤٣٣، وردُّ الشيخ رشيد على صدقي تجده في هامش الصفحة ٤٥٨ من الجزء نفسه.

المطلب الأول
شبهات مثارة حول عدالة أبي هريرة(*) وجوابه عنها

أثار كلٌّ من القسيس الطاعن[1]، ومحمد توفيق صدقي كثيراً من الشبهات حول عدالة أبي هريرة - وحفظِهِ، تصدى لها رشيد رضا بالجواب والردِّ، وسأستعرض في هذا المطلب تلك الشبهات واحدةً واحدةً، متبعاً إياها بجواب السيد رشيد، ثم أقوم بالتعليق أو التعقيب على جواب الشيخ، وإضافة ما أراه مناسباً في كل موضعٍ مما أحسبه يساهم في دحض تلك الشبه المثارة.

(*) الصحابي الجليل أبو هريرة - رضي الله عنه - عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وقيل: عبد شمس، وقيل: عبد غنم. . . إلى غير ذلك. حافظ السنة، وراوية الإسلام، شهرتُه ومكانتُه تُغني عن التعريف به، وبسيرته وفضله وعلمه، وهذه بعض مصادر ترجمته: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢/ ٣٦٢، والطبقات، خليفة بن خياط، ص١١٤، والمعارف، ابن قتيبة، ص٢٧٧، ومشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص٢١، ومعجم الصحابة، ابن قانع، ٢/ ٦٩٤، ورجال البخاري، الكلاباذي، ٢/ ٤٩٢، ومعرفة الصحابة، أبي نعيم، ٤/ ١٨٨٥، والاستيعاب، ابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، ٤/ ١٧٦٨، وتاريخ دمشق، ابن عساكر، ٦٧/ ٢٩٥، وتهذيب الأسماء واللغات، النووي، ١/ ٨٦١، وتهذيب الكمال، المزي، ٣٤/ ٣٦٦، والكاشف، ٢/ ٤٦٩، وسير أعلام النبلاء، ٢/ ٥٧٨ كلاهما للذهبي، والبداية والنهاية، ابن كثير، ١١/ ٣٦٢، والإصابة (طبعة الزيني)، ابن حجر، ١٢/ ٣٦.

(١) هكذا عرَّفه رشيد رضا في مواضع مناقشاته، ولم يصرح باسمه.

الفرع الأول: دعوى أن أبا هريرة كان يُصرع وأن صرعه أورث لديه ضعفاً في العقل وجنوناً:

أولاً: عرض الشبهة: أراد توفيق صدقي من إلقاء هذه الشبهة التشكيك في حفظ أبي هريرة وضبطه للأحاديث التي سمعها[1].

ثانياً: جواب رشيد رضا: قال رحمه الله مجيباً عن هذه الشبهة: «وأما كلام الكاتب في أبي هريرة رضي الله عنه، فهو كلام من يسيء الظن، فَجَمَعَ من الأقوال ما يؤيد ظنه، وفي نُقُولِهِ نظر، فأما الصرع أو الإغماء فقد صح أنه كان من الجوع لا من المرض»[2].

ثالثاً: التعليق: الأمر كما قال رشيد رضا، فإن إغماء أبي هريرة لم يكن من مرضٍ ألم به، أو صرع عرض لعقله فأورث لديه جنوناً وخفة حفظ، إنما كان ذلك من الجوع الشديد، والدليل ما أخرجه البخاري في صحيحه[3] عن محمد بن سيرين قال: كنا عند أبي هريرة وعليه ثوبان مُمَشَّقَان[4] من كتان، فتمخط فقال: «بخ بخ[5] أبو هريرة يتمخط في الكتان، لقد رأيتني وإني لأخِرُّ بين منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة مغشياً علي، فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي، ويرى أني مجنون، وما بي من جنون إلا الجوع».

---

(١) دروس سنن الكائنات (الجزء الرابع)، لمحمد توفيق صدقي، منشور بالمنار، ١٨/ ٤٥٨ (هامش).
(٢) المرجع نفسه، ١٨/ ٤٥٨ (هامش).
(٣) كتاب الاعتصام، باب ما ذكر النبي وحض على اتفاق أهل العلم، رقم ٧٣٢٤.
(٤) الثوب الممشق: هو الثوب المصبوغ بالمشق، والمشق هو طين أحمر يستعمل في صبغ الثياب. الفائق، الزمخشري، ٣/ ٣٦٨، النهاية، ابن الأثير، ٤/ ٣٣٤، وفتح الباري، ابن حجر، ١٣/ ٣٠٧.
(٥) بخْ بخْ: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكنت خاؤه نحو: بلْ، وهلْ وقيل بخ بالخفض والتنوين مثل: بصهٍ ومهٍ، ونحو ذلك. تفسير غريب ما في الصحيحين، محمد بنَ أبي نصر الأزدي الحميدي، ت: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ص١٦٦.

وكذا ما أخرجه البخاري[1] أيضاً عنه أنه قال: «أصابني جَهْدٌ شديد فلقيت عمر بن الخطاب، فاستقرأته آية من كتاب الله، فدخل داره وفتحها علي، فمشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع، فإذا رسول الله ﷺ قائم على رأسي فقال: يا أبا هريرة. فقلت: لبيك يا رسول الله وسعديك، فأخذ بيدي فأقامني وعرف الذي بي، وانطلق إلى رحله فأمر لي بِعُسٍّ[2] من لبن فشربت منه، ثم قال: عد يا أبا هر. فعدت وشربت، ثم قال: عد. فعدت وشربت، حتى استوى بطني».

فإغماؤه - رضي الله عنه - إنما كان من شدة الجوع الذي كان يقاسيه، ولم يكن لشيء آخر أبداً.

قال الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله: «ولقد افترى على الحق من زعم أن أبا هريرة كان مصاباً بالصرع استناداً إلى كلمة (أُصرع) الواردة في هذا الأثر، فقد فسر أبو هريرة هذا الصرع بأنه صرع جوع وفاقة، لا صرع جنون ومرض، وأيضاً فالذين تكلموا عن حياة أبي هريرة من المؤرخين المسلمين لم يذكروا لنا أي شيء عن إصابته بهذا المرض»[3].

الفرع الثاني: دعوى الارتياب العام لأهل عصره في حديثه رضي الله عنه:

أولاً: عرض الشبهة[4]: ملخصها أن الصحابة والتابعين أنفُسهم كانوا يشكون في حديث أبي هريرة، ويرتابون من كثرة مروياته، وذلك بشهادة أبي هريرة حين

---

(١) كتاب الأطعمة، باب قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]، رقم٥٣٧٥.
(٢) العس: قدح كبير وجمعه عساس. النهاية، ابن الأثير، ٣/ ٢٣٦.
(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، السباعي، ص٣٢٥.
(٤) المنار، ١٩/ ٣٣.

قال: «إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة»[1].

وهذه الشبهة رائجة جداً في كتابات المستشرقين وأذنابهم من أعداء هذا الدين، فقد قررها المستشرق "جوينبل" حين قال: «إن الثقة ببعض كبار الصحابة لم يكن من الأمور المسلمة عند الجميع في أول الأمر، ولهذا نجد أن الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس»[2]. وتبعه على ذلك الأستاذ أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام)[3].

ثانياً: جواب رشيد رضا: أجاب رشيد رضا عن هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

١- أن كلمة الارتياب العام توهم أن جميع أهل عصره كانوا يرتابون في صحة روايته، وهذا مردود. قال رحمه الله: «ويفهم من هذا أنه [أي محرر هذه الشبهة في المجلة النصرانية] يوهم قارئ مقالته أن جميع أهل عصره - أو أكثرهم -كان يرتاب في صحة روايته، وهذه دعوى باطلة، ولفظ "الناس" يصدق بالقليل والكثير، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]»[4].

٢- أن الاستغراب والاستنكار لا يقتضي الاتهام بالكذب، ولا تسلب بمجرده العدالة؛ لأن من التهم ما قد يكون مبنياً على شبهات وأوهام[5].

---

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح)، كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم١١٨، وفي كتاب العمل في الصلاة، باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة، رقم١٢٢٣، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب جعفر بن أبي طالب، ٣٧٠٨، ومسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة الدوسي - رضي الله عنه -، ٤/ ١٩٤٠، رقم٢٤٩٣.
وقد أخرج البخاري أجزاء منه في مواضع أخرى كثيرة، وقد اقتصرت في التخريج على ما ورد فيه استغراب الناس لكثرة أحاديثه، وجواب أبي هريرة عن ذلك.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية، ٧/ ٣٣٧.

(٣) ص٢٦٩، وينظر مناقشة السباعي له في (السنة ومكانتها) ص٣٤٣-٣٤٦.

(٤) المنار، ١٩/ ٣٣، ٣٤.

(٥) المنار، ١٩/ ٣٤.

٣- أن أبا هريرة قد أجاب عن هذا الإكثار بالجواب المبين في الحديث نفسه الذي أثاره صاحب الشبهة، وهو ملازمة أبي هريرة الشديدة للنبي ﷺ وهو ما لم يكن متاحاً للمهاجرين والأنصار، لأنهم كانوا أصحاب تجارة وفلاحة ومشغولين بزرعهم وأموالهم[١].

ثالثاً: التعليق: بخصوص جواب الشيخ رشيد الأول فالأمر كما قال رحمه الله، فإن لفظ "الناس" في الحديث لا يعني أن عامة أهل عصره كانوا يكذبونه؛ لأن كلمة "الناس" قد تطلق ويكون المراد منها واحد أو اثنان لا أكثر، واستدلاله رحمه الله على هذا الجواب بتلك الآية صحيحٌ، قال الإمام البغوي رحمه الله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ الآية: «وأراد بالناس: نعيم بن مسعود، في قول مجاهد وعكرمة، فهو من العام الذي أريد به الخاص، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤]، يعني: محمداً ﷺ وحده»[٢].

وقال ابن حجر: «قيل: إطلاق الناس على الواحد لكونه من جنسهم، كما يقال: فلان يركب الخيل، وليس له إذ ذاك إلا فرس واحد»[٣].

فليس في قول أبي هريرة: «إن الناس يقولون» دليل على أن هؤلاء كانوا جمعاً كثيراً حتى يزعم محرر الشبهة أن الارتياب في حديثه رضي الله عنه كان عاماً.

أما جواب الشيخ الثالث فقد جاء في بقية الحديث الذي استدل به المعترض بيان لسبب كثرة أحاديث أبي هريرة، وجوابه عما استغربه بعض الناس من إتيانه بما لم يأت به المهاجرون والأنصار مع أنهم أقدم منه إسلاماً، قال أبو هريرة: «إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم، وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ

(١) المنار، ١٩/ ٣٤، ٣٥.
(٢) معالم التنزيل، البغوي، ٢/ ١٣٨.
(٣) فتح الباري، ابن حجر، ٨/ ٢٢٩.

إذا نسوا، ولقد قال رسول الله ﷺ يوماً: أيكم يبسط ثوبه فيأخذ من حديثي هذا ثم يجمعه إلى صدره، فإنه لم ينس شيئاً سمعه. فبسطت بردة علي حتى فرغ من حديثه، ثم جمعتها إلى صدري، فما نسيت بعد ذلك شيئاً حدثني به»[1].

فإتيان صاحب الشبهة بما يريده من الحديث، وهو إقرار أبي هريرة باستغراب بعض الناس كثرة حديثه، وإغفاله تمام الحديث وفيه سبب ذلك وسره؛ ينبئ عن سوء قصد، وقلة أمانة في النقل.

الفرع الثالث: شبهة اعتراف أبي هريرة نفسه بأن الصحابة كانوا يتهمونه بالكذب:

أولاً: عرض الشبهة: ساق صاحب هذه الشبهة بعض الروايات التي جعلها دليلاً على أن الصحابة كانوا يتهمون أبا هريرة (بشهادة نفسه)، وهذا الزعم الباطل كرره الكثير من الطاعنين في هذا الصحابي الجليل بناء على بعض الآثار والروايات التي تَوَهَّمَ هؤلاء أنها دالة على أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن مُصَدَّقاً عند إخوانه من الصحابة، وممن تولى كبر هذا الافتراء محمود أبو رية حيث قرَّره في كتابه (شيخ المضيرة)[2] بل زعم الاتفاق عليه، وهو بهذا لم يأتِ بجديد إنما يكرر مزاعم المستشرقين الذين سبقوه إلى هذه الفرية[3]، وقد مر معنا قريباً تقرير المستشرق

---

(١) أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، ١٦/ ٥٤.

(٢) شيخ المضيرة، أبو رية، ص١٤٥.

(٣) قال الأستاذ محمد أبو شهبة في (دفاع عن السنة) ص١٢٣ - مبيناً حقيقة أبي رية هذا وأن شبهه كلها مسروقة من كلام المستشرقين -: «ولا تعجب من هذا، فإن أبا رية قد أخذ كلام "جولد سيهر" ونفخ فيه ما شاء له هواه وجهالته بالحديث أن ينفخ حتى جعل من الحبة قبة، ومن الكذب سراباً يظنه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، وقد ظهر لك أبو رية على حقيقته، دعيّ متطاول اللسان، وسارق بارع يسطو على أفكار الناس، وآرائهم، ويتبجح بها لنفسه».

"جوينبل" لهذه الشبهة، وإليك ما قاله كبير المستشرقين "جولد سيهر": «ويظهر أن علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائماً... قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة، والذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر... وقد اضطر أحياناً أن يدفع عن نفسه تقوّل الناس. كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك»[1].

وهذا الافتراء الكاذب والزعم الباطل قديم، فقد زعمه إبراهيم النظام المعتزلي[2]، وبشر المريسي[3].

وقد ساق القسِّيس الطاعن لتأييد شبهته - في أن أبا هريرة اعترف أن الناس كانوا يكذبونه - بعض الروايات التي رأى أنها تدعم زعمه ذلك، وقام رشيد رضا بالجواب عنها واحدة واحدة، مبيناً عدم دلالتها على مراد صاحب الشبهة بأي وجه.

ثانياً: الروايات التي استدل بها الطاعن على هذه الشبهة وجواب رشيد رضا عليها:

١- قول أبي هريرة رضي الله عنه: «ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله ﷺ لتهتدوا وأضل»[4]. وما روي أنه قيل له: أكثرت. فقال: «لو حدثتكم بكل ما سمعت لرميتموني بالقشع - أي الجلود -»[5].

---

(١) المذاهب الإسلامية في التفسير، جولد سيهر، ترجمة: عبد الحليم النجار، ص٨٦، ٨٧.

(٢) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص٣٢. وقد وصف ابن قتيبة النظام بأنه كان «شاطراً من الشطار، يغدو على سكر، ويروح على سكر، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش والشائنات» (تأويل مختلف الحديث) ص٢٨.

(٣) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص١٥٢، ودفاع عن أبي هريرة، عبد المنعم العلي، ص١١٩.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: مسلم في (الصحيح)، كتاب اللباس والزينة، باب إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا خلع فليبدأ بالشمال، ٣/ ١٦٦٠، رقم٢٠٩٨.

(٥) أخرجه أحمد في (المسند)، ١٦/ ٥٦٣، وابن سعد في (الطبقات)، ٢/ ٣٦٤، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)، ١/ ٣٨١.

أ- **جواب رشيد رضا**: قال رحمه الله تعقيباً على استدلال الطاعن بهذين الأثرين: «كان أبو هريرة يعلم أن كثيراً من الناس لا يصدقون الروايات التي تستبعد عقُولهُم وقوعها، وإن كانت جائزة في نفسها، فيتوقع أن يكذبوه إذا هو حدث بها، ويظنون أنه عزاها إلى الرسول لأجل قبولها، وكان يعتقد أن بني أمية يقتلونه إذا هو حدث بكل ما سمعه من النبي ﷺ عن أحداثهم ومفاسدهم، وهذا هو مراده بقوله الذي رواه عنه البخاري في صحيحه[1]: «حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين من العلم، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقُطع مني هذا البلعوم - يشير إلى عنقه -»[2].

ثم نقل رشيد رضا قول الحافظ ابن حجر في معنى الوعاء الذي لم يبثه بين الناس، وأن المراد به الأحاديث التي فيها تبيين أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم[3].

ب- **التعليق**: نقل الإمام ابن بطال عن المهلب، وأبي الزناد أن الوعاء الذي لم يبثه أبو هريرة «كانت أحاديث أشراط الساعة، وما عَرَّفَ به ﷺ من فساد الدين، وتغيير الأحوال، والتضييع لحقوق الله تعالى... وكان أبو هريرة يقول: (لو شئت أن أسميهم بأسمائهم، فخشي على نفسه، فلم يُصَرِّح)»[4].

قال الإمام الذهبي: «هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول أو الفروع، أو المدح أو الذم، أما حديث يتعلق بحل أو حرام؛ فلا يحل كتمانه بوجه فإنه من البينات والهدى»[5].

---

(١) في كتاب العلم، باب حفظ العلم، رقم ١٢٠.
(٢) المنار، ١٩/ ٤٠، ٤١.
(٣) فتح الباري، ابن حجر، ١/ ٢١٦.
(٤) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ١/ ١٩٥.
(٥) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٥٩٧.

لكن الشيخ طاهراً الجزائري لم يرتض هذا التفسير للوعاء غير المبثوث فقال رحمه الله: «وفي كون المراد به هذا فيه نظر؛ لأنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة كتمانه من جميع الناس، بل كان أظهره لبعض الخواص منهم، على أن الذي كتمه أبو هريرة لو كان مما يتعلق بالدين؛ لكان غايته أن يكون بمنزلة المتشابه، والمتشابه موجود في الكتاب العزيز، وهو يُتْلَى على الناس كلهم في كل حين، وقد روى أبو هريرة كثيراً من الأحاديث المتشابهة»[1].

ثم ساق بعض الأحاديث التي رواها أبو هريرة في العقائد مما يرى الشيخ أنه من المتشابه، ثم قال: «وقد كان مالك يترك أحاديث كثيرة لكونها لا يؤخذ بها، ولم يتركها غيره، فله في ذلك مذهب، وغاية ما يعتذر له أن يقال: كره أن يتحدث بذلك حديثاً يفتن المستمع الذي لا يحمل عقله ذلك، وأما إن قيل إنه كره التحدث بذلك مطلقاً فهذا مردود»[2].

وقد استدل أبو رية بالحديث الأول على نفس ما استدل به المَبَشِّرُ صاحب الشبهة حيث قال بعد إيراده: «ونحن لا يعنينا من هذا الحديث إلا اعترافه الصريح بأنهم كانوا يتهمونه بالكذب، وأن الاتهام قد استفاض بين الناس حتى أصبح يلاحقه في كل مكان»[3].

لكن الأمر كما قال رشيد رضا ليس فيه أي تكذيب أو إنكار، إنما هو استغراب بعض الناس من كثرة حديثه لا غير، وقد «كان من الطبيعي أن يثير تدفق أبي هريرة في الحديث عن رسول الله ﷺ هذا التدفق العجيب - مع ما علم من تأخر إسلامه - الغرابة في نفوس بعض التابعين أو من كان بعيداً عن محيط المدينة من صحابة رسول الله ﷺ،

(١) توجيه النظر، طاهر الجزائري، ص١١.
(٢) المرجع السابق، ص١١.
(٣) شيخ المضيرة، أبو رية، ص١٦٦.

وأن يقولوا: ما بال أبي هريرة يكثر الحديث، وأصحاب رسول الله ﷺ لا يكثرون مثله؟ سؤال يرد على أذهانهم فيوجهونه إلى أبي هريرة، لا شكاً ولا تكذيباً، ولكن رغبة في إزالة هذا العجب من نفوسهم، فيكشف لهم أبو هريرة السبب... فإذا هم راضون مطمئنون، فأين تجد الإكثار من نقدهم له؟... ثم أين الشك في صدقه وحفظه؟ إن كل ما في الحديث سؤال يدل على الاستغراب من كثرة حديثه، ومتى كان الاستغراب تكذيباً»[1].

٢- **قول عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - لأبي هريرة**: إنك تحدث بشيء ما سمعته. فقال لها: «شغلتك المكحلة والمرآة»[2].

أ- **جواب رشيد رضا**: قال رحمه الله: «والظاهر من جواب أبي هريرة أنها أنكرت حديثاً رواه؛ لأنها لم تسمعه هي من النبي ﷺ، ومثل هذا وقع لها في أحاديث غير واحد من الصحابة... والجواب المشهور عند العلماء في مثل هذه المسألة أن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ»[3].

ب - **التعليق**: ليس في هذه الرواية التي استدل بها الطاعن أي تكذيب من عائشة لأبي هريرة، بل فيه إقرارها لجوابه عن سبب كثرة أحاديثه حين قالت - بعد جوابه -: «لَعَلَّه»، وجواب أبي هريرة «يدل على قوة إدلاله بصدقه، ووثوقه بحفظه، ولو كان عنده أدنى تردد في صدقه وحفظه؛ لاجتهد في الملاحظة، فإن المريب جبان، وسكوت عائشة، بل قولها: لعله. أي لعل الأمر كما ذكرت يا أبا هريرة؛ يدل دلالة واضحة أنه لم يكن عندها ما يقتضي اتهام أبي هريرة»[4].

(١) السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، السباعي، ٣٤٤.

(٢) أخرجه الحاكم في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٥، وقال: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)، ٦٧/ ٣٥٣، وصحح إسناده ابن حجر في (فتح الباري) ٧/ ٧٦.

(٣) المنار، ١٩/ ٤٢.

(٤) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص١٧٧.

وكما قال رضا فإن عائشة كانت تستدرك على الكثير من أصحاب رسول الله ﷺ كعلي، وابن عباس، وابن عمر، بل أحياناً على أبيها أبي بكر، وعمر، فهل كانت - يا ترى - تُكَذِّبُ هؤلاء جميعاً وتتهمهم!؟[1].

كما يظهر أن عائشة قد اقتنعت بإجابة أبي هريرة، إذ لم ترد أو تعلق عليه بشيء لما فيه من صراحة وواقعية، وبهذا يتضح أن استدراكها ما هو إلا تساؤل أرادت منه الجواب عليه، فلما أجابها به عرفت أن عنده ما ليس عندها، وأنه سمع ما لم تسمعه، ورأى ما لم تره[2].

ومما يدحض الزعم القائل أن عائشة رضي الله عنها كانت تُكَذِّبُ أبا هريرة ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[3] عن عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ «أَنَّهُ كَانَ قَاعِداً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ طَلَعَ خَبَّابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ، فقال: يا عبد اللَّهِ بن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من خرج مع جنازة من بيتها، وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها، ثم رجع، كان له من الأجر مثل أحد» فأرسل ابن عمر خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت: وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده، حتى رجع إليه الرسول، فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة. فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض، ثم قال: لقد فرَّطنا في قراريط كثيرة».

ففي هذه الرواية تصديق عائشة لأبي هريرة، فهل يقال أنها كانت تتهمه، ثم تصفه بالصدق؟!

---

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي، ص١٠٢.

(٢) ينظر: أبو هريرة راوية الإسلام، محمد عجاج الخطيب، ص٢١٩.

(٣) كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، ٢/ ٦٥٣، رقم٩٤٥.

ومهما يكن فإنه لا دليل في هذه القصة على ما استدل به القِسِّيسُ المعترضُ من أن الصحابة كانوا يكذِّبُون أبا هريرة رضي الله عنه كما بين السيد رشيد.

٣- قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «إن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد، أو كلب ماشية. قيل له: إن أبا هريرة كان يقول: أو كلب زرع. فقال ابن عمر: إن أبا هريرة له زرع»[١].

أ- **عرض الشبهة**: قال المعترض بعد إيراده قول ابن عمر هذا: «ولا يخفى ما في هذا من التقريع اللطيف»[٢].

ب- **جواب رشيد رضا**: قال رحمه الله: «وقد قال العلماء: إن مراد ابن عمر بقوله: (إن لأبي هريرة زرعاً). هو أن أبا هريرة كان محتاجاً إلى معرفة حكم اتخاذ الكلب للزرع لأن له زرعاً، فسأل عن ذلك وحفظه وعمل به... ويؤيد هذا ويفند زعم الطاعن أنه يريد التقريع؛ ما صح عن ابن عمر من تفضيل أبي هريرة على نفسه»[٣].

ج- **التعليق**: مِنَ العلماءِ الذين عناهم رشيد رضا بقوله السابق؛ الحافظ ابن عساكر رحمه الله حيث قال في شرحه لهذا الحديث: «قول ابن عمر هذا لم يُرد به التهمة لأبي هريرة، وإنما أراد أن أبا هريرة حفظ ذلك لأنه كان صاحب زرع، وصاحب الحاجة أحفظ لها من غيره»، ثم أسند إلى أبي سليمان الخطابي قوله: «قد زعم بعض من لم يسدد في قوله.... لحسن الظن بسلفه، أن ابن عمر إنما أخرج قوله هذا مخرج الطعن على أبي هريرة، وأنه ظن به التزيد في الرواية لحاجته إلى حراسة الزرع...

---

(١) أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها غلاً لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، ٣/ ١٢٠٠، رقم١٥٧١، و٣/ ١٢٠٣، رقم١٥٧٥.

(٢) المنار، ١٩/ ٣٦.

(٣) المنار، ١٩/ ٤٢، ٤٣.

والأمر فيما زعمه بخلاف ما توهمه، وإنما ذكر ابن عمر هذا تصديقاً لقول أبي هريرة، وتحقيقاً له، ودل به على صحة روايته وثبوتها، إن كان كل من صدقت حاجته إلى شيء؛ كبرت عنايته به، وكثر سؤاله عنه». قال ابن عساكر شارحاً كلام الخطابي: «يقول: إن أبا هريرة جدير بأن يكون عنده هذا العلم، وأن يكون قد سأل رسول الله ﷺ عنه لحاجته إليه إذ كان صاحب زرع، يدل على صحة ذلك فتيا ابن عمر بإباحة اقتناء كلب الزرع بعدما بلغه خبر أبي هريرة»[1].

وقال النووي: «ليس في هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث؛ اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة [أي زيادة: زرع] من رواية ابن مغفل[2]، ومن رواية سفيان بن أبي زهير[3] عن النبي ﷺ، وذكرها مسلم من رواية أبي الحكم واسمه عبد الرحمن بن أبي نعيم البجلي[4]، عن ابن عمر؛ فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة، وتحققها عن النبي ﷺ رواها بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها، ونسيها في وقت فتركها، والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة»[5].

---

(١) تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٦٧/ ٣٤٨. (بتصرف يسير).

(٢) أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، ٣/ ١٢٠١، رقم١٥٧٣.

(٣) أخرجه مسلم في (الصحيح)، في الكتاب والباب نفسه، ٣/ ١٢٠٤، رقم ١٥٧٦.

(٤) أخرجه مسلم في (الصحيح)، في الكتاب والباب نفسه، ٣/ ١٢٠٢، رقم ١٥٧٤.

(٥) شرح صحيح مسلم، النووي، ١٠/ ٢٣٦، وينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٥/ ٠٦.

فهذا هو سر تلك الزيادة، وليس فيها أي دليل على تكذيب ابن عمر لأبي هريرة، بل فيها بيان لسبب تلك الزيادة عند أبي هريرة، وهي أنه كان صاحب زرع يهمه معرفة أحكامه[1]، وقد تبين أن تلك الزيادة لم ينفرد بها أبو هريرة حتى يقال إنها من كيسه، بل وافقه عليها صحابيان جليلان هما: عبد الله بن مغفل، وسفيان بن زهير، وحديثهما عند مسلم.

وزعم الطاعن أن قول ابن عمر: «إن أبا هريرة له زرع» إنما هو: «من التقريع اللطيف» هذا نفس قول أحمد أمين حين وصف قول ابن عمر بأنه «نقد من ابن عمر لطيف في الباعث النفسي»[2].

قال السباعي: «يريد أن ابن عمر يتهم أبا هريرة بزيادة (أو كلب زرع) في لفظ الحديث لأنه كان صاحب زرع، فزادها تبريراً لاتخاذه الكلب لزرعه»[3].

وقد تبين أن تلك الزيادة لم تكن «نتيجة دافع نفسي، أو عامل شخصي كما ظن وذهب إليه الأستاذ أحمد أمين، وما كان أبو هريرة ليكذب على رسول الله ﷺ ولو كان في ذلك نجاته»[4].

٤- قول ابن عمر: «لقد أكثر أبو هريرة». فقال له مروان: أتنكر شيئاً مما يقول؟ قال: «لا، ولكن اجترأ وجبُنا»[5].

---

(١) ينظر: أبو هريرة، محمد عجاج الخطيب، ص٢٣٩.

(٢) ضحى الإسلام، أحمد أمين، ٢/ ١٣٢.

(٣) السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، السباعي، ص٣١٨.

(٤) أبو هريرة، محمد عجاج الخطيب، ص٢٣١.

(٥) أخرجه أبو داود في (السنن)، كتاب الصلاة، باب الاضطجاع بعدها، ٢/ ٣٣، وابن حبان في (الصحيح - إحسان)، ٦/ ٢٢٠، وابن خزيمة في (الصحيح)، ٢/ ١٦٧، والحاكم في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٦، والبيهقي في (السنن الكبرى) ٣/ ٦٤.
قال الألباني في (صحيح أبي داود) ٤/ ٤٢٩: «إسناده صحيح على شرط الشيخين، وكذا قال النووي». وصححه الأرنؤوط في تحقيق (صحيح ابن حبان) ٦/ ٢٢٠، وصحح إسناده الأعظمي في تحقيق (صحيح ابن خزيمة).

١- عرض الشبهة: قال محرر الشبهة بعد إيراده هذا الأثر: «ولا نظن قوله: (اجترأ وجبُنا). من قبيل الازدراء، فإن ابن عمر ما كان ينسب الجبن إلى نفسه، أما الجرأة التي نسبها إلى أبي هريرة؛ فمعناها التهجُّم والتحدي»[(١)].

٢- جواب رشيد رضا: قال رحمه الله: «والمراد... أنه كان جريئاً على سؤال النبي ﷺ، وكان أكثر الصحابة يهابون سؤاله، فلا يكادون يسألونه إلا لضرورة. فهذا معنى قول ابن عمر: (اجترأ وجبنا). وهو قد صرح هنا بأنه لا ينكر شيئاً من قول أبي هريرة، ولكن القسيس المبشر يريد أن يقنعنا مع هذا التصريح بأنه أنكر كلامه وكَذَّبَه!! وقد فسر ابن الأثير[(٢)] (اجترأ وجبُنا) بقوله: يريد أنه أقدم على الإكثار من الحديث عن النبي ﷺ، وجَبُنَّا نحن عنه، فكثر حديثه، وقلَّ حديثنا»[(٣)].

٣- التعليق: هذا من أغرب ما استدل به القسيس المبشر صاحب الشبهة على زعمه في تكذيب الصحابة لأبي هريرة رضي الله عنه، إذ إن الرواية حجة عليه لا له، وأي قارئ لهذه الرواية - مهما كانت ثقافته - يفهم منها عكس ما أراد ذاك الطاعن، وذلك لأن دلالتها صريحة جداً في تبرئة ابن عمر لأبي هريرة، بل نفيه التهمة عنه، لما سأله مروان بن الحكم: «أتنكر شيئاً مما يقول؟» أجاب ابن عمر بالنفي، وأضاف مبيناً سبب كثرة حديثه وهو جرأته رضي الله عنه في سؤال النبي ﷺ، أو جرأته في التحديث، ثم كيف يقال: إن ابن عمر كان يكذب أبا هريرة، وقد ثبت عنه قوله: «يا أبا هريرة، أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه». وفي رواية: «وأعلمنا بحديثه»[(٤)].

---

(١) المنار، ١٩/ ٣٦.

(٢) النهاية، ابن الأثير، ١/ ٢٥٢.

(٣) المنار، ١٩/ ٤٣.

(٤) أخرجه أحمد في (المسند)، ٨/ ٢١، وعبد الرزاق في (المصنف) (طبعة الأعظمي)، ٣/ ٤٥٠، والترمذي في (السنن)، كتاب المناقب، باب مناقب أبي هريرة، ٥/ ٦٨٤، وقال: «هذا حديث حسن». والحاكم في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٣، وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وصحح إسناده ابن حجر في (فتح الباري) ٣/ ١٩٥.

كان ذلك ما أورده القسيس المبشر صاحب الشبه في مقاله من الروايات والآثار التي رأى أنها دالة على تكذيب الصحابة لأبي هريرة رضي الله عنه، وهي كما سبق بيانه - تفصيلاً - لا تحمل أية دلالة على ما زعمه على الإطلاق، لذلك قال رشيد رضا بعد عرض هذه الروايات: «نقول: أولاً: ليس في هذه الروايات التي أوردها الطاعن تصريح من أحد بأن أبا هريرة قد ثبت عليه الكذب. وثانياً: إن التهمة لا تثبت إلا بالبينة والدليل باتفاق الشرائع والقوانين، وعرف أهل العقل والعدل من البشر أجمعين، ولم يُقم أحد دليلاً ولا بينة على أن أبا هريرة كذب، وإنما عرض لبعض الصحابة شبهة في رواية أبي هريرة، ولو ثبتت الشبهة وظلت مجهولة، وسببها خفيّاً؛ لصح أن تجعل علة؛ لعدم إلحاق روايته برتبة الصحيح احتياطاً، ولكن سبب الشبهة معروف، وهو لا يقتضي سلب العدالة، ولا عدم الثقة بالرواية. وثالثاً: إن لتلك الشبهة سببين: أحدهما خاص بكثرة الرواية، وفيه ورد أكثر الروايات، وحاصلها أن مدة صحبته للنبي ﷺ ثلاث سنين وأشهر، وهي لا تتسع للأحاديث الكثيرة التي كان يتوقع التكذيب بها، أو الإيذاء، أو القتل إذا حدث بها؛ لأنها من أخبار الفتن التي أخبر بها النبي ﷺ قبل وقوعها، وهي ما يسميه النصارى بالنبوات، ولما عرف أهل الحديث سبب الشبهة؛ ظهر لهم أنها لا تدل على أدنى طعن في عدالة أبي هريرة»[1].

ثم ساق رشيد رضا أسباب كثرة حديث أبي هريرة، وزيادة رواياته على غيره من الصحابة ممن هم أقدم إسلاماً منه؛ لأن أكثر الشبه المثارة حول هذا الصحابي الجليل تدور كلها حول هذه النقطة، أي كثرة أحاديثه مع تأخر إسلامه.

والخلاصة أن ما أثاره القسيس الطاعن في السنة، وكذا ما ادعاه محمد توفيق صدقي من الشبهات حول عدالة أبي هريرة وحفظه؛ لا أساس لها من الصحة، ولا عاضد لها من الحقيقة، وما استدلا به من الروايات لتقرير مزاعمهما لا دلالة فيه على ما قرراه البتة، كما فصل الجواب عن ذلك محمد رشيد رضا رحمه الله.

---

(١) المنار، ١٩/ ٣٧.

المطلب الثاني
رأيه في أسباب كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه

تمهيد:

في المطلب السابق أشار رشيد رضا إلى أن أكثر الشبه المثارة حول أبي هريرة رضي الله عنه مرجعها إلى كثرة أحاديثه ومروياته رغم تأخر إسلامه، وللإجابة عن هذا الإشكال قام السيد رشيد رحمه الله بجمع الروايات والآثار التي تتضمن بيان سبب كثرة حديث هذا الصحابي الجليل، واستخرج منها سبعة أسبابٍ جعلت أبا هريرة - رغم تأخر إسلامه - يفوق في عدد ما تحمله وأداه من الأحاديث؛ من هم أقدم إسلاماً منه، وهذه هي أسباب كثرة حديث أبي هريرة كما استنبطها رشيد رضا:

السبب الأول: جرأة أبي هريرة على سؤال النبي ﷺ: يرى رشيد رضا رحمه الله أن من أسباب كثرة مرويات أبي هريرة: «أنه قصد حفظ أقوال الرسول ﷺ، وضبط أحواله، لأجل أن يستفيد منها، ويفيد الناس، ولأجل هذا كان يلازمه

ويسأله، وكان أكثر الصحابة لا يجترئون على سؤاله إلا عند الضرورة، وقد ثبت أنهم كانوا يُسَرُّون إذا جاء بعض الأعراب من البدو وأسلموا؛ لأنهم كانوا يسألون النبي ﷺ»[1].

ثم استدل رشيد رضا على هذا بالحديث الذي أخرجه البخاري في الصحيح[2] عن أبي هريرة أنه سأل النبي ﷺ: من أسعد الناس بشفاعتك؟ فقال: «لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك لما رأيت من حرصك على الحديث».

ففي هذا الحديث الذي استشهد به رشيد شهادة النبي ﷺ بمدى حرص أبي هريرة على السؤال عن العلم والاستزادة منه، ولا شك في أن هذا الحرص يبلغ بصاحبه أن ينال ويسمع ما لا يناله أو يسمعه من هو دونه في الحرص والعناية، وهذا شأن أبي هريرة مع النبي ﷺ وذلك من أسباب كثرة حديثه.

واستدل رشيد رضا أيضاً على هذا السبب بقول أبي بن كعب رضي الله عنه: «إن أبا هريرة كان جريئاً على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء لا يسأله عنها غيره»[3].

وفي هذا الأثر ضعف.

---

(١) المنار، ٣٧، ٣٨.

(٢) في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم ٩٩، وفي كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم ٦٥٧٠.

(٣) أخرجه أحمد في (المسند)، ٣٥/ ١٨١، وابن حبان في (الصحيح - إحسان)، ١٦/ ١٠٩، والحاكم في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٦، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد - بغية الرائد) ٩/ ٦٠٤: «رجاله ثقات وثقهم ابن حبان».

قلت: في إسناد الحديث أبو معاذ محمد بن معاذ بن محمد بن أبي، قال ابن المديني في (العلل) - فيما نقله عنه الذهبي في (الميزان) ٦/ ٣٤٠، وابن حجر في (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة)، ت: إكرام الله إمداد الحق، ٢/ ٢٠٩ -: «لا نعرف محمداً هذا، ولا أباه، ولا جده في الرواية، وهذا إسناد مجهول». كما ضعفه الأرنؤوط لهذا السبب أيضاً ينظر: تحقيق (مسند الإمام أحمد) ٣٥/ ١٨٢.

السبب الثاني: ملازمته للنبي ﷺ: وصف رشيد رضا أباهريرة بـ«أنه كان يلازم النبي ﷺ، ويتبعه حتى في زيارته لنسائه وأصحابه ليستفيد منه، ولو في أثناء الطريق، فكانت السنين القليلة من صحبته له كالسنين الكثيرة من صحبة كثير من الصحابة، الذين لم يكونوا يرونه ﷺ إلا في وقت الصلاة، أو الاجتماع لمصلحة يدعوهم إليها أو حاجة يفزعون إليه فيها»[1].

أبان أبو هريرة عن هذا السبب كما في الأثر المنقول عنه سابقاً، وهو أن المهاجرين والأنصار كان يشغلهم الصفق بالأسواق والعمل في أراضيهم، بينما كان هو يتبع رسول الله ﷺ، ويلازمه كظله.

قال أبو أحمد الحاكم[2]: «كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وألزمهم له صحبة على شبع بطنه، فكانت يده مع يده يدور معه حيث دار إلى أن مات»[3].

وقال ابن عبد البر في ذلك أيضاً: «كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وكان يحضر ما لا يحضر سائر المهاجرين والأنصار؛ لاشتغال المهاجرين بالتجارة، والأنصار بحوائطهم»[4].

---

(١) المنار، ١٩/ ٣٨.

(٢) هو محمد بن محمد بن إسحاق الكرابيسي النيسابوري، المعروف بالحاكم الكبير، صاحب كتاب (الكنى)، ولد في حدود سنة ٢٩٠هـ، طلب العلم وهو كبير له نيف وعشرون سنة فرحل الى الشام والجزيرة والحجاز وخراسان، وسمع من خلق كثير جداً، ثم ولي قضاء "الشاش" سنة ٣٣٣هـ وكذا قضاء "طوس"، ولزم نيسابور في آخر حياته فتوفي بها بعد أن كف بصره سنة ٣٧٨هـ. المنتظم، ابن الجوزي، ٧/ ١٤٦، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٦/ ٣٧٠، وطبقات الحفاظ، السيوطي، ص٣٨٨، والأعلام، الزركلي، ٧/ ٢٠.

(٣) الإصابة (طبعة بجاوي)، ابن حجر، ٧/ ٤٣٣.

(٤) الاستيعاب (طبعة بجاوي)، ابن عبد البر، ٤/ ١٧٧١.

وقد استدل رشيد رضا بشهادة بعض الصحابة على أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحفظ ما لا يحفظون، مثل قول ابن عمر: «كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ، وأحفظنا لحديثه». وقول طلحة بن عبيد الله لما سأله رجل: أرأيت هذا اليماني - يعني أبا هريرة - أهو أعلم بحديث رسول الله منكم، نسمع منه أشياء لا نسمعها منكم، أم هو يقول على رسول الله ما لم يقل؟ فقال طلحة: «أما أن يكون سمع ما لم يسمع فلا أشك، سأحدثك عن ذلك، إنا كنا أهل بيوتات وغنم وعمل، كنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار، وكان مسكيناً ضيفاً على باب رسول الله ﷺ، يده مع يده، فلا أشك أنه سمع ما لم نسمع، ولا تجد أحداً فيه خير يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل»[1].

قال مصطفى السباعي: «كان من أثر ملازمة أبي هريرة للرسول ﷺ ملازمة تامة، أن اطلع على ما لم يطلع عليه غيره من أقوال الرسول وأعماله... والمستشرقون، ومن لف لفهم يتظاهرون باستغراب قوة الحفظ عند أبي هريرة إلى هذا الحد، ولو نظروا إلى الأمر بعين الإنصاف، وعلى ضوء علم النفس وعلم الاجتماع؛ لما وجدوا فيه غرابة ولا بعداً، فلكل أمة ميزة تمتاز بها على غيرها»[2].

وقال الأستاذ أبو زهو رحمه الله: «كثرة أحاديث أبي هريرة مع تأخر إسلامه... إنما ترجع إلى انقطاعه عن الدنيا إلى مجالسة النبي ﷺ وملازمته إياه سفراً وحضراً»[3].

---

(١) أخرجه: أبو يعلى في (المسند)، ١٣/ ١١، والبزار في (البحر الزخار)، ٣/ ١٤٧، والترمذي في (السنن)، كتاب المناقب، باب مناقب أبي هريرة، ٥/ ٦٨٤، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق». وأخرجه أيضاً الحاكم في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٧، وقال: «هذا صحيح على شرط الشيخين». وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط مسلم». قال الشيخ مقبل بن هادي في تعليقاته على (المستدرك): «لا! ولا على شرط واحد منهما؛ فالبخاري روى لابن إسحاق تعليقاً، ومسلم روى له نحو خمسة أحاديث في الشواهد والمتابعات، ثم قد عنعن، وهو مدلس». والحديث ضعف إسناده الألباني في (ضعيف سنن الترمذي) ص٤٤٠.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، السباعي، ص٢٢٦.

(٣) الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص١٦٠.

السبب الثالث: جودة حفظه وقوة ذاكرته: فأبو هريرة - رضي الله عنه - كان جيد الحفظ، قوي الذاكرة[1]، وقد نقل رشيد رضا لإثبات هذا السبب قول الإمام الشافعيّ: «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره»[2].

ما نقله رشيد رضا عن الإمام الشافعي من شهادته بقوة حفظ أبي هريرة ﷺ، ونبوغه في ذلك غاية النبوغ، وتفوقه على جل الصحابة في ذلك؛ هو ما شهد به جلُّ الأئمة والعلماء مثل: الإمام البخاري[3]، وأبو نعيم الأصبهاني[4]، والذهبي[5]، وابن حجر[6]... وغيرهم.

وهذه قصة تبين مدى حفظ أبي هريرة، وأن حفظه لم يتغير بمرور الوقت، فقد أخرج الحاكم[7] وغيره عن أبي الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم قال: «دعا مروان أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول؛ دعا به فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر».

قال الذهبي معلقاً على هذه القصة: «هكذا فليكن الحفظ»[8].

---

(١) المنار، ١٩/ ٣٨.

(٢) الرسالة، الشافعي، ص٢٨١.

(٣) نقله عنه ابن حجر في الإصابة (طبعة بجاوي)، ٧/ ٤٣٢.

(٤) معرفة الصحابة، أبي نعيم، ٤/ ١٨٨٦.

(٥) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٦١٩.

(٦) الإصابة، ابن حجر، (طبعة بجاوي)، ٧/ ٤٣٨.

(٧) في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٦، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

(٨) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢/ ٥٩٨.

السبب الرابع: بشارة النبي ﷺ له بعدم النسيان: واستدل رشيد رضا على هذا السبب بما ثبت في حديث بسط الرداء المتقدم[1].

السبب الخامس: دعاء النبي ﷺ له بالحفظ[2]، واستشهد رشيد رضا على ذلك بما أخرجه النسائي وغيره أن رجلاً جاء إلى زيد بن ثابت، فسأله فقال له زيد: «عليك بأبي هريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله ونذكره إذ خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا فقال: عودوا للذي كنتم فيه. قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي، فجعل رسول الله ﷺ يؤمّن على دعائنا، ودعا أبو هريرة فقال: إني أسألك مثل ما سأل صاحباي، وأسألك علماً لا يُنسى. فقلنا: يا رسول الله ونحن نسألك علماً لا ينسى. فقال: سبقكم بها الغلام الدوسي»[3].

السبب السادس: تصديه للتحديث: من أسباب كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه - حسب السيد رشيد - «أنه تصدى للتحديث عن قصد؛ لأنه كان يحفظ الحديث؛ لأجل أن ينشره، وأكثر الصحابة كانوا ينشرون الحديث عند الحاجة إلى ذكره في حكم، أو فتوى أو استدلال، والمتصدي للشيء يكون أشد تذكراً له، ويذكره بمناسبة وبغير مناسبة؛ لأنه يقصد التعليم لذاته، وهذا السبب لازم للسبب الأول من أسباب كثرة حديثه»[4].

---

(١) المنار، ١٩/ ٣٨.

(٢) المنار، ١٩/ ٣٨، ٣٩. وينظر الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص١٦٠.

(٣) أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)، ٥/ ٣٤٧، والطبراني في (الأوسط)، ٢/ ٥٤، والحاكم في (المستدرك)، ٣/ ٦٢٤، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». قلت: في سنده حماد بن شعيب الحماني الكوفي، قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ٢/ ٦٠٠: «أخرجه الحاكم في مستدركه لكن حماد ضعيف»، وضعفه الألباني في (السلسلة الضعيفة) ٣٨٤٨.

(٤) المنار، ١٩/ ٣٩.

هذا التصدي الذي ذكره رشيد رضا هو ما مَيَّزه عن غيره من أصحاب النبي ﷺ؛ حتى من الخلفاء الراشدين الذين عنوا بأمور الحكم وسياسة الرعية، في حين كان هو متفرغاً غاية التفرغ للتحديث والتعليم، ومن ثم فإن «انصراف أبي هريرة إلى العلم والتعليم، واعتزاله السياسة، واحتياج الناس إليه لامتداد عمره؛ يجعل الموازنة بينه وبين غيره من الصحابة السابقين، أو الخلفاء الراشدين غير صحيحة، بل هي خطأ كبير»[1].

السبب السابع: تحديثه عن غيره من الصحابة: يقصد رشيد رضا من هذا السبب أن أبا هريرة لم يكتف بالتحديث بما سمعه من النبي ﷺ مباشرة، بل كان يحدث أيضاً بما سمعه من إخوانه من أصحاب النبي ﷺ، وهذا من أسرار كثرة مروياته، قال رحمه الله: «كان يحدث بما سمعه وبما رواه عن غيره من الصحابة... فقد ثبت عنه أنه كان يتحرى رواية الحديث عن قدماء الصحابة، فروى عن أبي بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأُبيّ بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة، وبصرة الغفاري، أي أنه صرح بالرواية عن هؤلاء، ومن المقطوع به أن بعض أحاديثه التي يصرح فيها باسم صحابي كانت مراسيل؛ لأنها في وقائع كانت قبل إسلامه، ومراسيل الصحابة حجة عند الجمهور»[2].

وهذا لا شك أتاح لأبي هريرة أن يكون زاده من الحديث النبوي عظيماً.

قال محمد عجاج الخطيب: «ثم إن ما رواه لم يكن جميعه عن النبي ﷺ، بل روى عن الصحابة رضي الله عنهم، ورواية بعض الصحابة عن بعض مشهورة مقبولة لا مأخذ عليها، فإذا عرفنا هذا؛ زال العجب العجاب الذي تصوره مؤلف كتاب (أبو هريرة) وغيره»[3].

---

(١) السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ص٤٥١.

(٢) المنار، ١٩/ ٣٩.

(٣) السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ص٤٥٠. وينظر: الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص١٥٧.

ثم ختم رشيد رضا كلامه ببيان نقطة مهمة فيها أبلغ رد على استكثار القسيس الطاعن وغيره لأحاديث أبي هريرة فقال: «على أن جميع ما أخرجه البخاري في صحيحه له ٤٤٦ حديثاً بعضها من سماعه، وبعضها من روايته عن بعض الصحابة، وهي لو جمعت لأمكن قراءتها في مجلس واحد؛ لأن أكثر الأحاديث النبوية جمل مختصرة. فهل يستكثر عاقل هذا المقدار على مثل أبي هريرة أو من هو دونه حفظاً وحرصاً على تحمل الرواية وأدائها، فيجاري هذا الطاعن في الشريعة على الطعن في الإمام البخاري لتخريجها؟ كيف وهذا الطاعن لا يوثق بنقله، ولا بفهمه، ولا بقصده إلى بيان الحقيقة، بل نعلم علم اليقين أنه يريد التشكيك والطعن؛ لأن هذا هو عمله الذي يعيش له وبه»[1].

فهذه الأسباب التي ذكرها رشيد رضا كفيلة بإزالة الريب الذي قد يقع في النفس من كثرة حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولذلك قال الشيخ رشيد بعد عدِّه الأسباب السابقة: «فمن تدبر هذه الأسباب لم يستغرب كثرة رواية أبي هريرة، ولم ير استنكار أفراد من أهل عصره لها موجباً للارتياب في عدالته وصدقه؛ إذ علم أن سبب ذلك الاستنكار عدم الوقوف على هذه الأسباب»[2].

ولو نظر القسيس الطاعن صاحب الشبه وغيره من المستشرقين وأذنابهم كأبي رية وغيره، «نظرة مجردة من الهوى لأدركوا أن ما روي عن أبي هريرة من الأحاديث لا يثير العجب والدهشة، ولا يحتاج إلى هذا الشغب الذي اصطنعه أهل الأهواء، وأعداء السنن، وإن ما رواه عن رسول الله ﷺ سواء أسمعه منه أم من الصحابة لا يُشك فيه لقصر صحبته، بل إن صحبته تحتمل أكثر من هذا؛ لأنها كانت في أعظم سنوات دولة الإسلام دعوة ونشاطاً، وتعليماً وتوجيهاً في عهد رسول الله ﷺ»[3].

(١) المنار، ١٩/ ٤٠.

(٢) المنار، ٣٩، ٤٠.

(٣) السنة قبل التدوين، ص٤٥٢. (بتصرف يسير).

المطلب الثالث
التحقيق في موقف أبي حنيفة من فقه أبي هريرة رضي الله عنه

تناول رشيد رضا في مناقشته الشبهات التي أثارها محرر المجلة النصرانية المذكورة؛ مسألة فقه أبي هريرة - رضي الله عنه -، وموقف الحنفية منه - أي من فقهه -، وذلك ردّاً على ما زعمه القسيس الطاعن في هذه القضية، وسأعرض شبهة محرر المجلة، متبعاً إياها بجواب السيد رشيد، ومن ثم التعليق والاستدراك على ذلك الجواب.

الفرع الأول: استعراض شبهة عدم احتجاج أبي حنيفة بأبي هريرة:

نقل رشيد رضا عن القسيس الطاعن استدلاله بنص منقول عن أبي حنيفة رحمه الله في أبي هريرة رضي الله عنه، وهو قوله: «أقلد جميع الصحابة، ولا أستجيز خلافهم برأيي إلا ثلاثة نفر: أنس بن مالك، وأبو هريرة، وسمرة بن جندب... وأما أبو هريرة فكان يروي كلما سمع من غير أن يتأمل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ»[1].

(١) المنار، ٤٦.

وقد أحال هذا النص إلى رسالة (مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول)[1] لأبي شامة المقدسي[2]، ومرام الطاعن من هذا النقل هو إيهام القراء أن الإمام أبا حنيفة وأصحابه يُكَذِّبون أبا هريرة ولا يحتجون بأحاديثه، ولكي يدعم زعمه هذا؛ ذكر قصةً نَقَلَهَا من كتاب (الحيوان) للدميري مفادها «أنه وقع خلافٌ بين بضعةٍ من رجال الإفتاء في جامع بغداد، فأنكر الحنفيّون الاستشهاد بأبي هريرة؛ لاشتباههم في صدق روايته، وكان الخليفة هارون الرشيد في جانب الفريق المرتاب»[3].

الفرع الثاني: جواب رشيد رضا عن هذه الشبهة:

أما دعوى الطاعن أن أبا حنيفة لا يحتج بأحاديث أبي هريرة فقد قال رشيد رضا مناقشاً له في هذه النقطة: «إن أبا حنيفة لم يطعن في رواية أبي هريرة بهذه العبارة ولا بغيرها، ولم يتَّهمه بالكذب، وهذه العبارة التي فسرها الطاعن بهواه - لا بما تدل عليه في عرف الفقهاء - لا تنهض حجة له، فالتقليد عند علماء الشرع هو العمل برأي المقلَّد (بفتح اللام) لا بروايته، لا خلاف بين المذاهب في هذا. فأبو حنيفة يقول في هذه الرواية عنه: إنه يقدم رأي الصحابي على رأيه، أي: رأيه الذي يستنبطه من الكتاب أو السنة بالقياس، إلا رأي هؤلاء الثلاثة، وعلل ذلك بقوله: . . . أما أبو هريرة فكان يروي كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ والمنسوخ، فقد صرح بأنه كان يروي ما سمعه، وهذا ينفي اتهامه بأنه يكذب»[4].

---

(١) انظره بتحقيق: صلاح الدين مقبول، ص٩٨، ٩٩.

(٢) ذكر الطاعن أنه اقتبس نص أبي حنيفة هذا من (مجموعة الرسائل) للغزالي!، و(مجموعة الرسائل) هذه ليست من تأليف الغزالي - كما نبه إليه رشيد رضا - وإنما تضم مجموعة من رسائل أئمة الشافعية ومن ضمنها مختصر القول المؤمل لأبي شامة المقدسي رحمه الله.

(٣) المنار، ١٩/ ٤٦.

(٤) المنار، ١٩/ ٤٧.

وأما ما نقله من (كتاب الحيوان)، وجعله الطاعن حجةً في أن الحنفية لا يحتجون بحديث أبي هريرة؛ فقال رشيد رضا في مناقشته لهذه الدعوى: «وما زعمه من رد الحنفيّة للاستشهاد بحديث أبي هريرة لاشتباههم في صدق روايته اعتماداً على حكاية محرفة نسبها إلى (حياة الحيوان)؛ فهو باطل، وهذه كتب الحنفيّة في الحديث والفقه تُكَذِّب هذه الدعوى، وصاحب الدار أدرى، ومذهب السواد الأعظم من الفقهاء المجتهدين أن رأي الصحابة ليس بحجة في الشريعة سواء كانوا فقهاء مستنبطين، أو رواة ناقلين، وإنما الحجة في الرواية إذا صحت»[1].

الفرع الثالث: تحليل هذا الجواب ومناقشته:

بَيَّنَ رشيد رضا في كلامه هذا أن ما نقله الطاعن من كلام أبي حنيفة ليس فيه أدنى تكذيب لأبي هريرة، أو ردٍّ لما يرويه عن النبي ﷺ، وغاية ما يدل عليه أنه - أي أبو حنيفة - لا يرى تقليد أبي هريرة في فقهه للحديث، وهذا هو معنى التقليد عند أهل العلم، ثم ذكر رشيد رضا الرواية الأخرى المنقولة عن أبي حنيفة والتي تجاهلها القسيس الطاعن لأنها أدل على مراد أبي حنيفة وهو عدم تقليد أبي هريرة في الفتوى والقضاء. قال رشيد رضا: «. . . والرواية الأخرى عن أبي حنيفة، وهي الأشهر أنه قال: أقلد من كان من القضاة المفتين من الصحابة كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والعبادلة الثلاثة، ولا أستجيز خلافهم برأيي إلا ثلاثة نفر - وذكرهم -، والمراد بالعبادلة الثلاثة: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وقد ترك الطاعن نقل هذه الرواية من كتاب (المؤمل)؛ لأنها أظهرُ في المراد الذي بيَّناه، وأبعدُ عن التحريف الذي ادَّعاه»[2].

---

(١) المنار، ١٩/ ٤٨.

(٢) المنار، ١٩/ ٤٧، ٤٨.

لكن السؤال الواجب طرحه هنا هو: هل يصح هذا النقل عن أبي حنيفة رحمه الله؟

النص منقولٌ من كتاب (مختصر المؤمل) لأبي شامة المقدسي، وأبو شامة لم يسنده، إنما ذكره عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة، وهو - أي أبو شامة - «من علماء الشافعية في القرن السابع، بينه وبين محمد بن الحسن عدة قرون، ولا ندري من أين أخذ هذا»[1]، فلا يصح الاحتجاج بهذا القول ما دام لم تثبت نسبته إلى أبي حنيفة. قال المعلمي رحمه الله: «وحكاية مثل هذا عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة لا توجد في كتب الحنفية أي قيمة لها، كما أن هذه الحكاية لا تتعرض للأحاديث التي يرويها الصحابة، وإنما تتعلق بقول الصحابي الموقوف عليه، هل يجوز مخالفته برأيه؟ فحاصلها أن أبا حنيفة يقول: إنه لا يخالف قولَ أحدٍ من الصحابة برأيه سوى أولئك الثلاثة»[2].

ثم حاول رشيد رضا تبرير ما نقل عن أبي حنيفة في عدم احتجاجه بأبي هريرة - وقد علمت ما فيه - فقال رحمه الله: «وصرح [أي أبو حنيفة] بأنه ما كان يقصد من الرواية استنباط الأحكام منها بالتأمل في معاني الأحاديث، والبحث عن الناسخ والمنسوخ منها؛ ليقدم الأول عند التعارض وحاصل ذلك أنه راوٍ غير مستنبط فيؤخذ بروايته لا برأيه وفهمه. وهذا صحيح، فإن أبا هريرة كان يقصد بحفظ الحديث أولاً روايته والاهتداء به بنفسه، وثانياً: نشر السنة وإيصالها إلى الناس ليهتدوا بها بحسب اجتهادهم، عملاً بوصية النبي ﷺ، المشهورة في خطبة حجة الوداع؛ إذ

(١) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص١٧٣.
(٢) المرجع نفسه، ص١٧٣.

قال: (ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه)[1]. وفي رواية: (رُب مبلَّغ أوعى من سامع). وكلتاهما في البخاري وغيره»[2].

ومراد رشيد رضا من هذا الكلام أن أبا حنيفة يحتج برواية أبي هريرة دون فقهه للحديث، وذلك لأنه لم يكن مستنبطاً فيؤخذ بروايته لا برأيه وفهمه، وفي هذا نظر فإن أبا هريرة كان مستنبطاً للأحكام فقيهاً مفتياً بشهادة علماء الصحابة، فقد جاء رجل إلى ابن الزبير فسأل عن رجل طلق ثلاثاً قبل الدخول، فبعثه ابن الزبير إلى أبي هريرة وابن عباس، وكانا عند عائشة، فذهب الرجل فسألهما، فقال ابن عباس لأبي هريرة: «أفته يا أبا هريرة، قد جاءتك معضلة»، فقال: «الواحدة تبينها، والثلاثة تطلقها»[3].

وقد ذكره ابن حزم في المتوسطين في الفتيا من الصحابة، وذكر معه أبا بكر، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وأبا سعيد، وعثمان بن عفان[4]، وذكر ابن سعد أنه كان ممن يفتي بالمدينة ويحدث عن رسول الله ﷺ منذ أن توفي عثمان إلى أن توفي هو[5]، «ومعنى هذا أن أبا هريرة مكث يفتي الناس على ملأ من الصحابة والتابعين ثلاثة وعشرين عاماً، وقد ذكره ابن القيم[6] في المفتين من الصحابة، وذكر أنه كان متوسطاً في ذلك، وذكر معه في هذه الرتبة أبا بكر، وعثمان بن عفان، وأبا سعيد الخدري، وأم سلمة، وأبا موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل، وسعد بن أبي وقاص»[7].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) المنار، ١٩/ ٤٧.

(٣) أخرجه مالك في (الموطأ - الليثي)، ٢/ ٥٧١، والبيهقي في (السنن الكبرى)، ٧/ ٥٤٩، والبغوي في (شرح السنة)، ٩/ ٢٣٢، والطحاوي في (شرح معاني الآثار)، ٣/ ٥٧.

(٤) الإحكام، ابن حزم، ٥/ ٩٢.

(٥) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢/ ٣٧٢.

(٦) إعلام الموقعين، ابن القيم، ٢/ ١٨.

(٧) الحديث والمحدثون، أبو زهو، ص١٦٨.

قال الدكتور محمد عجاج الخطيب: «لم يكن أبو هريرة راوية للحديث فقط بل كان من رؤوس العلم في زمانه، في القرآن والسنة والاجتهاد، فإن صحبته وملازمته لرسول الله ﷺ أتاحت له أن يتفقه في الدين، ويشاهد السنة العملية عظيمها ودقيقها، فتكونت عنده حصيلة كثيرة من الحديث الشريف، كما اطلع على حلول أكثر المسائل الشرعية التي كانت تعرض للمسلمين في عهد رسول الله ﷺ»[1].

فتبرير موقف أبي حنيفة من الاحتجاج بمرويات أبي هريرة رضي الله عنه بأنه لم يكن مستنبطاً للأحكام؛ هو تبرير غير صحيح؛ لكونه من فقهاء الصحابة المتصدرين للفتيا - كما تقدم -، وقد سبق بيان أن ثبوت ذاك القول عن أبي حنيفة فيه نظر والله أعلم.

ذاك كان موقف أبي حنيفة من مرويات أبي هريرة، أما موقف الحنفية والذي ساق لبيانه القسيس قصة غريبة من كتاب (الحيوان) للدميري؛ فهو عين ما ذكره أحمد أمين في (فجر الإسلام)[2] حين زعم أن الحنفية لا يحتجون بأبي هريرة، وقد فند رشيد رضا هذه الشبهة بوصفه فقيهاً حنفياً «وصاحب الدار أدرى» - كما قال -، والواقع أن الحنفية يستشهدون بحديث أبي هريرة وفقهه، ولم يعرف من خالف منهم في ذلك إلا ما كان من الفخر البزدوي وصاحبيه، وجمهور الحنفية على خلافهم[3].

قال ابن الهمام الحنفي في (التحرير): «وأبو هريرة فقيه»[4]. قال شارحه[5]: «لم يُعدم شيئاً من أسباب الاجتهاد، وقد أفتى في زمن الصحابة، ولم يكن يفتي في

(١) السنة قبل التدوين، الخطيب، ص٤٢٨. وينظر: أبو هريرة راوية الإسلام، له أيضاً، ص١٢٨.
(٢) ينظر منه: ص٢٢٠. وينظر أيضاً: شيخ المضيرة لأبي رية، ص١٥٩ حيث كرر هذا الزعم الباطل.
(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، السباعي، ص٣٤٨، والأنوار الكاشفة، المعلمي، ص١٨٦.
(٤) التقرير والتحبير شرح التحرير لابن الهمام، ابن أمين الحاج، ٣/ ٧٥.
(٥) هو الشيخ ابن أمير الحاج.

زمنهم إلا مجتهد، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابي وتابعي، منهم ابن عباس وجابر وأنس، وهذا هو الصحيح»[1]. وكفى بشهادة الكمال ابن الهمام شهادة في مدى اعتداد الحنفية بفقه أبي هريرة وأحاديثه.

• خلاصة ما سبق:

نستخلص من كل ما سبق أن رشيد رضا أفاض في الدفاع عن أبي هريرة، ودحض الشبه التي أثارها القسيس الطاعن صاحب المقال في المجلة النصرانية، والتي أثارها من قبله محمد توفيق صدقي، ورغم موقف رشيد الواضح من أبي هريرة رضي الله عنه؛ إلا أن أبا رية حاول أن يوهم قراءه أن رشيد رضا يطعن فيه، فنَقَل أجزاء مبتورة من كلامه في ترجمته لهذا الصحابي الجليل، دون أن يشير إلى ما سبق ذكره من دفاعه الواضح عنه وعن عدالته[2]، ولو كان أبو رية منصفاً لنقل ثناء الشيخ على أبي هريرة، ودحضَه الشبهات المثارة حوله.

وتبعه في ذلك الزعم الدكتورُ "محمد حمزة"، بل جعل الأخير موقف الشيخ (المزعوم) من أبي هريرة أمارةً على تسرب فكر الحداثة إلى رشيد رضا حيث قال: «ولعل موقف رشيد رضا الناقد لأبي هريرة ولمروياته دليل على المسالك التي تتسرب منها الحداثة إلى المسلم المعاصر»[3]!!.

ولا ندري ما الموقف الناقد لأبي هريرة الذي تبناه رشيد رضا؟! وهو الذي أفاض في الدفاع عنه كما تقدم.

---

(١) المصدر نفسه، ٣/ ٧٥.

(٢) شيخ المضيرة، أبو رية، ص٢٨٢-٢٨٤. وكان في كل مرة يصف رشيد رضا بالمحدث الفقيه، والإمام!!، وذلك لحاجة في نفسه.

(٣) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، ص٣٢٠.

ويكفي لرد إيهام كلٍّ من أبي رية ومن بعده محمد حمزة؛ ما سبق تفصيلُهُ في هذا المبحث، وإن شئنا تأكيدَ موقف رشيد رضا المدافع عن أبي هريرة رضي الله عنه وتثبيتَه؛ فأختم هذا المبحث بهذه الجملة الملخصة لنظرته لراوية الإسلام الأول، قال رحمه الله: «أقول: إن أبا هريرة رضي الله عنه كان من أحفظ الصحابة، وهو صادق في تحديثه»[1].

(١) المنار، ٢٩/ ٤٣.